

# مصريون بالخارج يدشنون حملة لترشيح منصور للرئاسة



عدلى منصور

تجهيزها بالكامل وأن المدة الزمنية لا تزيد على ٣ سنوات للوصول إلى الاكتفاء الذاتى.

المصرية، ومحاولتهم المساهمة الحقيقية فى الاقتصاد المصرى، موضحا أن خطة الإنتاج والإدارة تم

كتب- محمود جاويش،

أعلن الدكتور محمد عنتر، رئيس اتحاد رجال الأعمال المصريين بأوروبا، إطلاق حملة بعنوان «استقرار الوطن»، لدعم ترشيح المستشار عدلى منصور، رئيس الجمهورية، لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وقالت الحملة، فى بيان أصدرته، أمس، إنها انتهت من إعداد مشروع قومى للاكتفاء الذاتى من جميع المواد الغذائية والسلع الاستراتيجية، أعدته كبرى مراكز الدراسات والأبحاث العلمية العالمية المتخصصة، وسيتم تطبيقه فى ٢٧ محافظة، إذا قرر منصور خوض الانتخابات الرئاسية.

وقال عنتر إن فكرة المشروع جاءت لرجال الأعمال المصريين بأوروبا بعد ارتفاع الأسعار الجنونى فى السوق

# «دقيقة حوار» بين منصور وتميم

الكويت- وكالات الأنباء؛

شهدت كواليس القمة العربية الـ ٢٥ بالكويت، أمس، عدة مصافحات بروتوكولية، أبرزها ما حدث بين الرئيس المؤقت عدلي منصور وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد، أثناء تواجد الملوك والرؤساء على قصر بيان بالعاصمة الكويتية قبل انطلاق القمة. وأكد مصدر مطلع أن الأمير تميم هو من بدأ بمصافحة «منصور» خلال استقباله رؤساء وملوك الدول العربية المشاركين في القمة، وتبادل الاثنان الحديث لمدة دقيقة، فيما ظهرت ابتسامة محدودة على وجه «منصور».

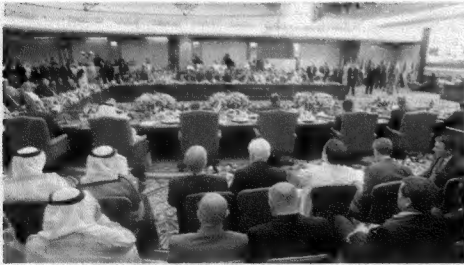
وتعد هذه المرة الأولى التي يشارك فيها أمير قطر بالقمة العربية، بوصفه أميراً لبلاده، بعد توليه مقاليد الحكم في

يونيو الماضي، و«منصور» منذ توليه منصبه في يوليو الماضي. وكان الرئيس المؤقت وأمير قطر قد اجتمعا في القمة العربية الأفريقية الثالثة التي استضافتها الكويت في نوفمبر الماضي. وفي مشهد آخر، صافح ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أمير قطر، في أول لقاء يجمع بينهما منذ قرار السعودية والإمارات والبحرين بسحب سفرائها من قطر في ٥ مارس الجاري.

ويدأ واضحا محاولات أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لتقوية الأجواء بين الجانبين، حيث حرص على اصطحاب كل منهما إلى جانبه خلال توجههم من القاعة الأميرية لالتقاط صورة تذكارية قبيل انعقاد القمة.



# القمة العربية تبحث مواجهة الإرهاب ومنصور يصل الكويت للمشاركة خفض التمثيل الدبلوماسي يهدد المصالحة الخليجية



اجتماع وزراء الخارجية العرب مساء أمس الأول «أ.ب.»

الجامعة العربية، والاعتراف به ممثلاً شرعياً للشعب السوري، وهو ما تحفظت عليه الجزائر ولعراق، فيما نأت لبنان بنفسها عن القرار. ومن المقرر أن يشارك المبعوث المشترك الأخصر الإبراهيمي في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية بإلقاء كلمة أمام القادة العرب حول الأوضاع في سوريا.

وحول الأزمة السورية، دعا مجلس الجامعة العربية مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته إزاء حالة الجمود التي أصابت مسار المفاوضات بين وفدي الحكومة والمعارضة في جنيف، وأكد المجلس في مشروع قراره الذي أعده وزراء الخارجية العرب، أمس، ويعرض على القادة العرب في القمة، الترحيب بشغل الائتلاف السوري المعارض مقعد سوريا في

الكويت- خليفة جاب الله،

تتطلق اليوم أعمال القمة العربية الخامسة والعشرين بالكويت، وتستمر يومين، وسط إجراءات أمنية مشددة، وتبحث عدداً من القضايا المهمة، في مقدمتها القضية الفلسطينية والأزمة السورية والإرهاب والتضامن العربي وتطوير الجامعة العربية، إضافة إلى محاولة القيادة الكويتية احتواء الأزمة الدبلوماسية والسياسية بين عدد من دول الخليج.

ووصل الرئيس عدلي منصور إلى الكويت لرئاسة الوفد المصري، ظهر أمس، وكان في استقباله أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، يرافقه وفد رفيع المستوى، فيما أكدت الحكومة الكويتية مشاركة ١٢ من القادة العرب في القمة.

فيما انعكس التمثيل الدبلوماسي المنخفض لعدد من دول الخليج، خاصة الإمارات والبحرين، بشكل سلبي على احتمالات نجاح القيادة الكويتية في تحقيق مصالحة بين قطر من جهة، وكل من السعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى.

ودعا الدكتور نبيل العربي، أمين عام جامعة الدول العربية، إلى ضرورة إجراء تعديلات كبيرة لتطوير الجامعة العربية من حيث الآليات والمفاهيم والهدف، مؤكداً أن بعض الإجراءات والتعديلات التي قامت بها لجنة متخصصة ستطرح على القادة العرب غداً. وفي رده على سؤال حول أسباب عدم تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، قال العربي: «الجامعة العربية لا تستطيع صد أي اعتداء على دول عربية لأنها لا تمتلك إمكانيات عسكرية، ولا بد أن تلجأ للدول العربية وللجمع الدولي».

# الليلة: الرئيس مع لميس في «العاصمة»



لميس الحديدي



عدلي منصور

المستشار عدلي منصور، رئيس الجمهورية، تستضيفه الإعلامية لميس الحديدي ٩ مساء الليلة في برنامج «هنا العاصمة» على قناة CBC في حوار مهم في لحظات فارقة. يتحدث رئيس الجمهورية في هذا الحوار عن تحديات ثمانية أشهر قضاها في رئاسة مصر، وأخطر المهام التي تنتظر الرئيس القادم، وكيف يتطلع لمصر المستقبل، بالإضافة إلى العديد من القضايا الأخرى التي يتناولها اللقاء.

# منصور: عدم تخصيص لجنة الانتخابات مستحيل العليا تعقد اجتماعها وتعلن جدول مواعيد الانتخابات الأسبوع المقبل

وتضع اللجنة الخامسة القواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني، وتحدد اللجنة السادسة القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية.

من جهة أخرى، قال الدكتور أسامة الهادي، أمين عام المجالس الطبية المتخصصة بوزارة الصحة، إن الأمانة لم تصلها حتى الآن أي خطابات تكليف من اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بشأن توقيع الكشف الطبي على الراغبين في الترشح للانتخابات الرئاسية، وأكد أنه فور وصول أي مخاطبات رسمية في هذا الشأن، ستقوم الأمانة بتشكيل اللجنة المختصة بتوقيع الكشف وتحديد الأمراض التي يتم بناءً عليها استبعاد المرشح.

(مطالع الطريق إلى الرئاسة ص ٦)

في سياق متصل، عقدت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية اجتماعاً، ظهر أمس، بعد تأجيله أمس الأول، لبحث إعداد اللائحة التنفيذية لقانون انتخابات الرئاسة، تمهيداً لإعداد جدول مواعيد إجراء الانتخابات وإعلانه خلال الأسبوع المقبل، فيما قالت مصادر قضائية داخل اللجنة إنها ستشكل ٦ لجان نوعية داخل الأمانة العامة.

وأوضحت المصادر لدى المصري اليوم، أن اللجنة الأولى ستولي تشكيل اللجان الانتخابية بالمحافظات، فيما تعمل اللجنة الثانية على مراجعة جداول بيانات الناخبين، وتختص اللجنة الثالثة بوضع وتطبيق الرموز الانتخابية، على أن تتولى اللجنة الرابعة تلقي البلاغات والشكاوى،

التحصين يمكن أن يؤجل إعلان نتيجة الرئاسة أكثر من ١١٥ يوماً.

وقال الدكتور محمد أبو الفوار، رئيس حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، إن الرئيس أبدى تفهمه لاحتجاجات القوى السياسية على تخصيص لجنة الانتخابات، وأكد لهم أنه سيتحدث إلى الشعب مباشرة عن أسباب ذلك.

وقالت هالة شكر الله، رئيسة حزب الدستور، إنها طرحت خلال اللقاء قضية الشباب المقتلين، وألاربت واقعة التمدى على أحمد ماهر ومحمد عادل ومحمد دومة من قبل حرس المحكمة، وأكدت أن رد الرئيس كان حاداً تجاه هذه الحادثة، وقال إنه طلب التحقيق والعقاب لمن أعطى هذه الأوامر.

كتب- عادل الدرجلي ومحمود جاورش ومحمد السنهوري ومحسن سمكة وإبراهيم الطيب وخالد الشامي،

أكد المستشار عدلي منصور، رئيس الجمهورية، لممثلي الأحزاب خلال لقائه بهم، أمس، أن عدم تخصيص قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية مستحيل من الناحية العملية، وسوف يؤدي لتأخير صدور النتيجة النهائية، مما يعرض الوطن للمخاطر.

ونقل عبدالقادر شكر، رئيس حزب التحالف الشعبي، عن الرئيس قوله: «لمت أنا من قرر تخصيص قرارات اللجنة، بل صدر القرار عن الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا، وعدم

# الرئاسة تدعو الأحزاب لمناقشة قانون الانتخابات الرئاسية اليوم

للمشاركة في الاجتماع المقرر عقده اليوم للتعرف على رأى الحزب فى قانون الانتخابات الرئاسية. وأضاف عبدالرازق أن رئيس الحزب سيعرض رؤية الحزب وملاحظاته على قانون الانتخابات، خاصة المادة المتعلقة بتحصين قرارات اللجنة العليا، ومادة العقوبة بغرامة ٥٠٠ جنيه لمن يعتذر عن عدم الإدلاء بصوته فى الانتخابات، مؤكداً أحقية الناخب فى الإدلاء بصوته من عدمه باعتباره حقاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه من الصعب تحصيلها.

كتب- محمود جاويش وعادل الدرغلى ومحمد السنهورى وخالد الشامى؛

دعت رئاسة الجمهورية قيادات الأحزاب لحضور اجتماع اليوم لمناقشة اعتراضاتهم وملاحظاتهم على قانون الانتخابات الرئاسية، وإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول قانون الانتخابات البرلمانية، من بينها حزب التجمع و حزب المصرى الديمقراطى وحزب الإصلاح والتنمية، وقال حسين عبدالرازق، عضو المكتب السياسى لحزب التجمع، إن الحزب تلقى دعوة

# الرئيس يصدر قانون الانتخابات الرئاسية ويقر تحصين اللجنة العليا

## عوض: الطعن بعدم دستورية القانون وارد في كل الأحوال.. وتأخير صدور القانون ليس له علاقة بترشيح السيسي

**كثيبت - فتحية الدخايشي**  
أصدر الرئيس عدلي منصور قراراً بقانون رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن الانتخابات الرئاسية، يتضمن ١٠ مادة مقسمة على ٧ فصول، ويخضع بتحصين قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، رغم عدم موافقة قسم التشريع بمجلس الدولة على هذا النص.

قال المستشار عدلي منصور، صالحي المستشار الدستوري لرئيس الجمهورية، إن رئاسة الجمهورية استندت على تحصيل قرارات اللجنة العليا لدراسة الجمعية العمومية للجمعية الدستورية العليا، مؤكداً أن رأي الجمعية لا يعتبر حكماً، ويحل لن يرد أن يعلن بعدم دستورية القانون أمام المحكمة قبل ذلك، ويمكن للجمعية الرأي النهائي في هذا الشأن.

وأضاف صالحي، في مؤتمر صحفي، ينظر رئاسة الجمهورية، أمسي أن القانون طرح للنظر للجمعية أمام الجميع، ومن بينهم أعضاء الدستوريين، وكان هناك من يراه ومن يراه من تحصيل قرارات اللجنة العليا، مشيراً إلى أن لكل رأي سلته الدستوري، والرئاسة واحد الرأي وفقاً لما يناسب المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، وأكد أن الطعن بعدم الدستورية وارد في كل الأحوال، والتمسك بهد المحكمة الدستورية، مشيراً إلى أن حق التقاضي مكفول، ومن حق المواطنين أن يعلن أمام محكمة القضاء الإداري.

وحول تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لفتح المجالين الانتخابيين، صرح صالحي، مؤكداً حرصه من التشريع، قال صالحي إن هذا القانون ليس مبروراً على

رئاسة الجمهورية، وفيما يتعلق بالكشف أن الرئيس على المرشحين للرئاسة طاق صالحي إن الرئاسة اقترحت أن يتم الكشف عن طريق اللجان العليا للتصميم، لكن الأراء التي تلقها أوتت الوضع للجنة العليا للانتخابات، وهي التي ستحدد دستوراً للجنة العليا التي ستعبر الكشف الطيب على المرشحين، وستكون لجنة واحدة للتحصيل.

ويخضع عرض قيام رئاسة الجمهورية بتعطيل إصدار القانون لبحث إعلان الدستور بعد افتتاح السيسي، نائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، الثالث للامام القوات المسلحة، وزير الدفاع والإنتاج الحربى، من موافقة من التشريع للرئاسة، وقال، «الرئاسة وعلى رأسها المجلس الدستوري، لعمل بعبارة مختلفة، ولا يهتد من يترشح ومن يعلن، وهذا نص قانون لا ينظر لشخص بعينه».

وأكد أن القانون ينص على أنه في حالة وجود مرشح واحد، فإنه يجوز بمحضه على ٥ دقائق من التأخير، بينما في حالة وجود أكثر من مرشح يجوز من يحصل على الأغلبية.

وأضاف أن الاتحاد من القانون استغرق بعض التأخر، رغم أنه ليس أول قانون ينظم الانتخابات الرئاسية، مشيراً إلى أنه طابع لتجربة دستورية كانت جديدة، حيث تم عرضه على القوى السياسية لاستطلاع رأيها وإصدار مقترحاتها، ثم عرضها على قسم التشريع، والمجلس على موافقة الحكومة، باعتبارها الجهة الأولى على دستورية إصدار مشروعات القانون.

وقال عوض: «لا يتسع المجال لمرش كل أحكام القانون، ولكن منسدر بمطحا، حيث أكد أن شروط التشريع كانت ٨ شروط منها خمسة وفق الدستور، وهي: أن يكون مصرياً من أصول مصريين، وأن يكون قد حمل أو ألى من والديه جنسية دولة أخرى، وأن يكون متنفذا بمطحا السياسية، وأراد الشفاعة العسكرية».



على عرض خلال المؤتمر الصحفي أمس

والأقل من ١٠ سنة من ١٠ سنة ميلادية، أما الشروط الثلاثة فقد اقترحتها القوى السياسية، وأقرتها الرئاسية، وهي: أن يكون حاصلاً على مؤهل عال، وأن يكون قد حكم عليه في جناية تخص التشريع، وإن كان قد رد إليه اعتباراً، وأن يكون مبروماً بحسب نفعي وأثر على أدائه.

وأضاف أنه يجب أن يؤيد التشريع ٢٥ التي تجرى الكشف الطيب على التشريع.

ويخضع التراجع اللازمة لتطبيق عمل اللجنة، وكيفية ممارسة عملها، ويخصص الزوال التشريع لحد إضافة بناء على التشريع بتقديم صورة رسمية من المؤهل الدراسي والتقرير الطبي الصادر من الجهة التي تصددها لجنة الانتخابات الرئاسية، فضلاً عن إقرار بأنه لم يسجل الحكم على التشريع في جناية أو جناة محلة بالشراف، وإن كان قد رد إليه اعتباراً.

تم تعليق عرض، فوضرر تحصين قرارات اللجنة العليا من الطعن بالكشف، مشيراً إلى أنه رغم ما جاء في قانون الانتخابات الرئاسية السابق من تحصين قرارات اللجنة فقد أصابته الرئاسة بحد تسمح بالظن أمام المحكمة الإدارية العليا، وإلّا الاقتراح تأهلاً، وأعلن إضات من التشريع، وبموجبه من الرئاسة على عدم التحصيل لراي تم عرض الرأى أمام قسم التشريع بأمانة العامة الدستورية والنسب القسم إلى إقرار الطعن على قرارات اللجنة، واقتراح بدلا نص المادة ٢، والتي بدلت بالقرار والتشريع أن يعلن على القرارات النهائية للجنة الانتخابات الرئاسية على مبراد لا يعالج يومين من تاريخ إخطاره بالقرار أمام اللجنة العليا، وعلى المادة أن تبيد في الطعن خلال أسبوع،

وتابع عوض: «حتى لا تكون هناك شبهة بعدم الدستورية في قانون الانتخابات الرئاسية، رأيت الرئاسة إضافة فقرة جديدة نصها الآتي: (إلّا إرتداد تلك المادة أن قانون الانتخابات الرئاسية يثير شبهة عدم الدستورية أخلت السبالة

الدستورية المحكمة الدستورية العليا، خلال أسبوع)، ولم أخذ رأي مجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا في هذه الإضافات، وقال مجلس الدولة فيما يخصه، ولكن المحكمة الدستورية أقرت أن تصرف اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية الخاصة على تاريخ العمل بالدستور وإقراراً كاملاً على العملية الانتخابية الأولى، وهو ما يعلن تحصين اللجنة».

وأكد عوض أنه لا يوجد للاحتجاج بأقارب ٢٧ التي تطعن لخصم أي قرار إداري من الطعن، يدعو أن هذا الحكم وارد في باب الأحكام الانتقالية، ولكنه أكد أن الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية أن قرارات اللجنة نافذة ونهائية بذاتها، ولا يجوز التعرض لقراراتها بوقت الكشف أو الإلغاء، وأكد أن الرئاسة ليست الحصين الأكثر من سببه منها، موافقة مجلس الوزراء، وأدى الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية، وبطريقة المرحلة الانتقالية التي تتطلب الاتحاد من الاستشفاءات بأسرع وقت ممكن، خاصة أن اللجنة مستعدة بإصدار ١٥ قراراً طيلة العملية الانتخابية، وإن تم الطعن عليها جميعاً فيكون أمامها ١٤٥ يوماً بدلاً من ٦٠ يوماً فقط معددة لإجراء الانتخابات الرئاسية، كما يتفرع من حكم المادة ٢٢٠ من الدستور التي نصت على ضرورة إجراء الانتخابات التالية للانتخابات الرئاسية خلال ٦ أشهر من العمل بالدستور، وبالتالي فإن الطعن بطول العملية الانتخابية، ويعتبر عثرة لعدم الدستورية فضلاً عن أن الطعن يحد بين الرئيس للشفاف، وممارسة أعماله.

# منصور يشارك فى القمة العربية المقبلة فى الكويت

كتبت- فتحية الداخنى:

أعرب الرئيس المؤقت المستشار عدلى منصور عن ترحيبه بقبول دعوة أمير الكويت له للمشاركة فى أعمال القمة العربية المقبلة، المقرر عقدها يومى ٢٥ و٢٦ مارس الجارى. واستقبل الرئيس منصور، أمس، بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، سفير دولة الكويت بالقاهرة، السفير سالم غصاب الزمانان، الذى أكد تقدير أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لمصر، ودعمه لها فى إنجاز خارطة المستقبل، واستكمال استحقاقاتها لما فيه خير وتقدم ورفاء الشعب المصرى، وسلمه دعوة المشاركة فى القمة العربية التى تستضيفها الكويت.



عدلى منصور

وقال بيان لرئاسة الجمهورية، أمس، إن الرئيس منصور طلب من السفير الكويتى نقل خالص شكره وتحياته لأمير دولة الكويت، مثنياً دور سموه ودور الكويت الفاعل فى مساندة ثورة الشعب المصرى، ودعم إرادته الحرة، ومتمنيا لدولة الكويت ولشعبها الشقيق كل الخير والاستقرار والازدهار.. وصرح السفير إيهاب بدوى، المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس أكد إيمان مصر الكامل بأهمية تعزيز التضامن العربى فى هذه الظروف الدقيقة التى تمر بها الأمة العربية، تحقيقاً لتطلعات وطموحات الشعوب، معرباً عن تمنياته بأن تكلل أعمال القمة العربية المقبلة فى الكويت بالنجاح والتوفيق، وأن تنعكس نتائجها إيجابياً على العمل العربى المشترك، وأن يكون لها دورها الفاعل فى مساندة ودعم القضايا العربية فى هذه المرحلة الفارقة من تاريخ الأمة العربية المعاصر.



